Belady
An island for humanity

اليوم العالمي للتضامن مع ضحايا جرائم الشرف

اليوم العالمي للتضامن مع ضحايا جرائم الشرف

يستخدم الكثير من المجتمعات مسمى جرائم الشرف لإباحة الاعتداء والقتل على المرأة بذريعة رد الشرف.
تشهد مصر وعدة دول عربية ظاهرة جرائم قتل ضد نساء، من أجل رد "الشرف"، فيكون مجرد التلميح بوجود جريمة شرف كافيا لإحجام الناس عن التدخل في جريمة قتل أو إعتداء جنسي أو نفسي. تصل ثقافة التمييز الراسخة ضد النساء إلى درجة وصم الضحية والتعاطف مع القاتل.
أطلق "اليوم العالمي للتضامن مع ضحايا جرائم الشرف"، يوم 29 أكتوبر 2009 ويعود السبب لتدشين هذا اليوم للتضامن مع الضحايا، إلى قتل فتاة سورية من قبل شقيقها وحصوله على براءة بحكم المحكمة بدعوى الشرف بتاريخ 29 أكتوبر 2009.
لايزال قتل النساء منتشر بسبب النظرة الدونية للمرأة واعتبارها جالبة للعار بسبب سلوك معين يتعلق في أغلب الأحيان بالحرية الجنسية أو حرية اللباس. لذلك إختارت بلادي إحياء هذا اليوم من خلال ورقة تحليلية تتناول جريمة الشرف في المجتمع المصري.

ماهي جرائم الشرف ؟

تشير جرائم الشرف إلى مقتل امرأة على يد أفراد أسرتها الذكور بسبب الانتهاك المتصور للمعايير الاجتماعية أو للحياة الجنسية، أو الاشتباه في وجود نساء تجاوزت حدود السلوك الاجتماعي الذي تفرضه التقاليد. وهذا يشمل رؤية أو مقابلة رجل حتى لو كان هذا مجرد اشتباه أو ثرثرة. تشمل جرائم الشرف قتل الزوج لزوجته التي اشتبه فيها هو أو غيره من أفراد أسرتها.[1]
كما تعرّف منظمة هيومن رايتس ووتش "جرائم الشرف" على أنها:
أفعال بغرض الانتقام، غالبًا جريمة قتل، يرتكبها أحد أفراد الأسرة الذكور ضد إحدى أفراد الأسرة الإناث، بدعوى جلبها العار على أسرتها. يمكن للفتاة أو المرأة أن تصبح هدفًا للإنتقام من أحد أفراد أسرتها الذكور لعدة أسباب، من ضمنها: رفض زواج مدبر لها، أو أن تكون ضحية لإحدى الاعتداءات الجنسية، أو محاولتها الطلاق من زوجها حتى إذا كان زوج عنيف.[2]

هل يعاقب القانون المصري على "جرائم الشرف" ؟

ينص قانون العقوبات المصري في مادته (237) على أن "من فاجأ زوجته حال تلبّسها بالزنا وقتلها في الحال ومن يزني بها فإنه يعاقب بالحبس بدلاً من العقوبات المقررة في المادتين 234 و236"

و تضع المادتين المذكورتين في المادة 237 عقوبات للقتل دون إصرار وترصد التي تصل للمؤبد حسب الفصل 234 والقتل عن سابق الإصرار والترصد التي تصل إلى الإعدام حسب نفس الفصل.
يمكننا الإستنتاج من خلال المادة 237 أن قانون العقوبات يخفّف من عقوبة الزوج الذي يفاجئ زوجته متلبسة بالزنا فيقتلها ومن معها. فلا تسرى عليه العقوبة التي تسري في جرائم القتل المتعمد أو الضرب الذي يفضي إلى موت.

أيضا تمثل المادة 55 من نفس القانون طريق قانوني ممتاز للإفلات من العقاب في صورة إرتكاب جريمة شرف إذ تنص على

"يجوز للمحكمة عند الحكم فى جناية أو جنحة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر فى نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون ، ويجب أن تبين فى الحكم أسباب إيقاف التنفيذ. ويجوز أن يجعل الإيقاف شاملا لأية عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم."

من خلال هذه النصوص القانونية يمكننا الإستنتاج أن القانون يتعاطف مع مرتكبي جرائم الشرف بل ويشجع على إرتكابها ويوفر سبل عديدة للإفلات من العقاب.

---

1 "Violence against women: Good practices in combating and eliminating violence against women"
2 Integration of the human rights of women and the gender perspective: Violence Against Women and "Honor" Crimes.

لماذا تنتشر هذه الجرائم ؟

إلى جانب المعطى القانوني المذكور في الجزء السابق، يساهم أيضا الجانب الإجرائي في طمس جرائم الشرف فإن كانت هناك شكوك أو ملابسات توحي بأنها "جريمة شرف"، تتعرض الضحية إلى جانب الفحص الطبيعي المعتاد للجثة إلى فحص مهبلي لمعرفة ما إذا كانت بكراً أو لا، أو أقامت علاقة جنسية قريبة، وهذا من شأنه أن يؤثر في عقوبة الجاني فيما بعد من خلال النصوص القانونية.

إضافة إلى مساهمة المجتمع الذي يسيطر عليه الفكر الأبوي في ظهور ما يسمى بالإجرام الخفي (يعني الجرائم التي لا يتم إبلاغ الشرطة عنها وبالتالي لا تُسجل في الوثائق الرسمية ولا يتم التحقيق فيها) وتأتي هذه الظاهرة بسبب حساسية الجريمة لإرتباطها بشرف العائلة والعار حسب المجتمع أو بثقافة رجال الشرطة بما في ذلك موقفهم من المرأة وتقديرهم لأهمية الجريمة واستحقاقها للتسجيل بالإضافة إلى الوضع أو المكانة الاجتماعية للجناة أو المجني عليهم. كما تتخذ الدولة دورا نشيطا في معاقبة النساء حسب التصور الأخلاقي والآداب العامة ولعل أبرز مثال على ذلك تعامل السلطات مع قضية فتيات التيك توك وبشكل رئيسي الحادثة التي تعرضت لها الطفلة منة عبد العزيز التي تعرضت للإغتصاب والضرب من قبل مجموعة من الشبان، وعند إعلانها للحادثة وطلبها المساعدة عبر وسائل التواصل الإجتماعي سارعت الدولة في إصدار بيان يتحدث عن قيم الأسرة والآداب العامة قبل التحرك لمعاقبة الجناة.[3]

كيف يؤثر المناخ السياسي المغلق على قضايا النساء في مصر ؟

النظام القانوني في مصر متناقض من حيث أنه يضمن حقوق المرأة في عموميته (الدستور والمواثيق الدولية) ويقوم بتقييدها في المجال الخاص وذلك من خلال ترسانة القوانين التي تهم النظام العام الإجتماعي على غرار قانون الأسرة والأحوال الشخصية الذي يعلو بالإمتيازات الذكورية مثل تعدد الزوجات، الطلاق الشفهي وإعطاء حق التطليق للرجل دون المرأة وتطلب أن يكون الزواج ب"ولي" وسؤالها إن كانت عذراء عن الزواج، وحق ضرب "تأديب" الزوجة، وإرغام المرأة على مغادرة محل الزوجية خاصة في حالة عدم وجود أطفال أو تجاوزهم السن القانونية للحضانة، إضافة إلى واجب الطاعة المحمول على الزوجة, تحصر هذه القوانين صفة المرأة في "زوجة" أو "أم"، إلى جانب السيطرة على الحياة الجنسية للفتيات حيث تشجع القوانين الجنائية المذكورة سابقا على مراقبة أفراد الأسرة الذكور للنساء ومعاقبتهن إن لزم الأمر.

أما على مستوى السلطة القضائية فالتساهل مع جرائم الشرف من قبل القضاة يمكن تفسيره بغياب المرأة المصرية عن مؤسسات القضاء المدني والجنائي.

جميع هذه الظروف التي تجعل المرأة الحلقة الأضعف، لا يمكن تغييرها إلا من خلال النضال المدني والسياسي من ضمنه الإحتجاج والإقتراح والتمثيل السياسي للمرأة من أجل إصلاح منظومة القوانين الذكورية. إلا أن الوضع السياسي الحالي المفروض من قبل السلطة السياسية في مصر يجعل المسألة مستحيلة نظرا لإصراره على الإنفراد بالرأي وغلق المجال أمام أي وسيلة إحتجاج أو مطالبة وسجن الاراء السياسية المخالفة لأراءه فتتحول النساء عن مطالبتهن بحقوقهن في فترة الحكم الحالية إلى ضحايا عنف مزدوج من قبل المجتمع والسلطة، وهذا ما سنتناوله من خلال قصص بعض النساء المتعرضات للعنف المزدوج في الجزء الموالي.

مظاهر عقاب الضحية من قبل المجتمع

في بداية السنة الحالية أنهت الطفلة "بسنت خالد" التي لم يتجاوز عمرها 17 عاماً حياتها بسبب حادثة إبتزاز جنسي في شبكات التواصل الإجتماعي، بعد نشر شاب صوراً جنسية لها على "فيسبوك". رغم تأكيدها على فبركة الصور إلا أن رد فعل والدها كان عنيفا تجاهها مما ساهم في دخولها في حالة إكتئاب حاد ثم إنهاء حياتها تاركة رسالة إنتحار للتأكيد أنها مظلومة وأن الصور مفبركة.[4]
مما لا يدعو للشك أن المجتمع ساهم في إنهاء بسنت لحياتها بعد تعرضها لكل الضغوط والعنف الإجتماعي وصولا للعنف الجسدي المقترف في حقها من قبل والدها، والملفت للنظر في هذه الحادثة أن إعلام السلطات المعنية لإتخاذ الإجراءات القانونية في حق الشاب الذي إبتز المرحومة ونشر صور مفبركة لها على وسائل التواصل الإجتماعي لم يأتي إلا بعد إنهاء البنت لحياتها وهذا إن دل على شيء فهو تحمل المرأة باعتبارها المذنبة الوحيدة لكل الضغوطات والعنف، وعدم توجيه أي مساءلة للمجرمين إلا بعد خسارة الطفلة لحياتها وإنتشار الحادثة على وسائل التواصل الاجتماعي، و للتذكير أن الجاني حكم عليه ب15 سنة سجنا بعد خسارة الفتاة لحياتها.

---

3 بعد القبض عليها.. القصة الكاملة لواقعة اغتصاب منة عبد العزيز فتاة التيك توك

4 اندبندنت عربية، انتحار فتاة مصرية يفتح ملف الابتزاز الإلكتروني.

الإعتداء الجنسي من قبل أعوان الدولة على النساء

بعد تولي السلطة سياسية الحالية الحكم بلغ مجموع النساء المسجونات على خلفية قضايا سياسية منذ (2013 إلى 2022) 1283 امرأةً وفتاةً رصدت خلالها بلادي وجود 85 حالة إعتداء جنسي على النساء من قبل أعوان الدولة سواءا داخل السجون أو في أقسام الشرطة، تأتي هذه الإنتهاكات بالتزامن مع إطلاق سراح مرتكبي جرائم الشرف وعدم تحريك أي ساكن ضد أعوانها المعتدين جنسيا على النساء.